مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الصين تسعى لتحقيق نصر دبلوماسي آخر في اليمن

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

30 – أبريل - 2023

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

بعد الوساطة الإيرانية السعودية، الصين تسعى لتحقيق نصر دبلوماسي آخر في اليمن

وجهة نظر الغارديان حول آمال اليمن: طريق طويل نحو السلام

تعزيز السلام الداخلي: كيفية الاعتماد على التهدئة السعودية الإيرانية لإيجاد حل في اليمن

احتمالية انتهاء الحرب في اليمن، لكن لا يزال هناك الكثير للتوصل إلى سلام شامل

بعد الوساطة الإيرانية السعودية، الصين تسعى لتحقيق نصر دبلوماسي آخر في اليمن

لاديسلاف شاروز

THE | DIPLOMAT

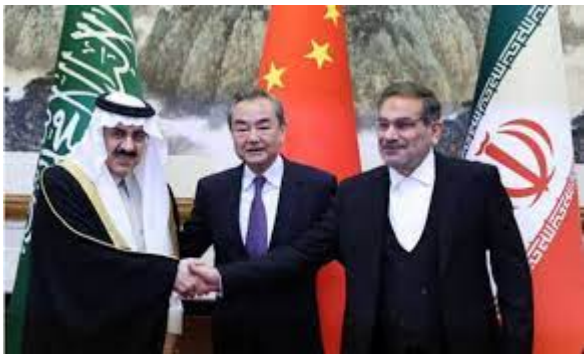

في اجتماع مجلس الأمن الدولي في 17 نيسان/أبريل حول اليمن، أشاد نائب مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة قنغ شوانغ بنجاح الصين في المساعدة على تطبيع العلاقات الإيرانية السعودية، معربا عن رغبته في أن "تتبع دول الشرق الأوسط الأخرى الاتجاه العام" نحو السلام. وانضم ممثل الصين إلى الولايات المتحدة في حث المتمردين الحوثيين على ضبط النفس، وقال إن الصين مستعدة "لمواصلة بذل الجهود لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين وتحقيق سلام دائم في اليمن".

لم يكن خطاب قنغ يبدو جديرا بالملاحظة لولا حقيقة أن خطاب الصين مصحوب بجهود دبلوماسية مكثفة. في غضون شهر واحد فقط، عقد القائم بأعمال السفير الصيني في اليمن، شاو تشنغ، خمس اجتماعات منفصلة مع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني.

ركزت التغطية الصينية لهذه الاجتماعات في الغالب على الثناء اليمني على وساطة الصين بين المملكة العربية السعودية وإيران، وكذلك الشكر على المساعدات الاقتصادية الصينية للبلد الذي مزقته الحرب. ويتفق كل من شاو ومحاوريه أيضا على استصواب التوصل إلى تسوية سلمية سريعة. وفي حين أنها لا تشير إلى أن الصين تخطط للقيام بدور قيادي في تحقيق مثل هذا الحل، إلا أن البيانات الصحفية تؤكد على دور "الصين ودول أخرى" في المساعدة على تحقيق اختراق في المستقبل.

كان من المفترض أن يوحد مجلس القيادة الرئاسي مختلف الجماعات المناهضة للحوثيين من جنوب اليمن وشماله. ومع ذلك، كما كتب غريغوري جونسن، فقد ثبت أن إيجاد أرضية مشتركة بين الممثلين الثمانية مهمة صعبة. ولهذا السبب على ما يبدو، كان شاو يرى قادة يمثلون مصالح مختلفة. وقد شملت جولته الدبلوماسية الأخيرة اجتماعات مع رئيس المجلس والمستشار الرئاسي السابق رشاد العليمي، وزعيم المقاومة الوطنية طارق صالح، والزعيم الفعلي للحراك الجنوبي عيدروس الزبيدي، والقيادي سلطان علي العرادة.

وفي الأسابيع الأخيرة، التقى شاو أيضا بالمستشار العسكري للمبعوث الخاص للأمم المتحدة أنتوني هايوارد، فضلا عن ممثلين عن السويد والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي غضون ذلك، نقلت وزارة الخارجية الصينية عن السفير اليمني لدى الصين محمد الميتمي قوله إن "اليمن يتوقع بصدق أن تواصل الصين لعب دور في تعزيز التسوية السياسية للقضية اليمنية". والتقى الدبلوماسي مؤخرا مع المبعوث الصيني الخاص لقضايا الشرق الأوسط، تشاي جون.

وكما يرى تريتا بارسي من معهد كوينسي، فإن مجرد استعادة الصين للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران يعني أن بكين يرجع لها الفضل في احتمالية حلول السلام في اليمن. وذلك لأن الرياض وطهران تعتبران الحرب في اليمن حربا بالوكالة، حيث تدعم إيران المتمردين الحوثيين ضد الحكومة المدعومة من السعودية. وإذا وجد البلدان طريقة مرضية للطرفين لإنهاء الصراع، فسيكون ذلك نتيجة لوساطة بكين ـ حتى لو لم تلعب الصين دورا حاسما في التسوية.

ومع ذلك، فإن اهتمام الصين بالتوسط في السلام في اليمن مدفوع بأكثر من رغبتها في تعزيز أوراق اعتمادها الدبلوماسية. وتشير التغطية الصينية لاجتماع شاو مع العرادة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن وثرائه في الموارد الطبيعية، وتخلص إلى أن لديها الكثير من الإمكانات "في انتظار استغلالها". ومن المأمول أن تلعب الصين دورا مهما في إعادة إعمار اليمن بعد الحرب والتنمية الاقتصادية

وعلى نفس المنوال، خلال اجتماعه مع صالح، يبدو أن شاو فهم أن الصين ستكون موضع ترحيب "لتنفيذ التعاون الاقتصادي والتجاري" في إطار مبادرة الحزام والطريق. وبعد أسبوعين فقط، التقى شاو بممثلين عن فرع شركة الصين لهندسة الموانئ لمناقشة "الوضع في اليمن والعلاقات الصينية اليمنية"، وتبادل وجهات النظر حول الحزام والطريق. وتركز اللجنة على بناء البنية التحتية، ومن المرجح أن تتوقع الصين أن تصبح لاعبا رئيسيا في إعادة إعمار اليمن المحتملة بعد الحرب.

وعلى هذا فيبدو أن النجاحات الدبلوماسية التي حققتها الصين تؤتي ثمارها. وليس من المرجح أن تعزز أوراق اعتماد بكين كباني سلام عالمي فحسب، بل تعد أيضا بخلق مشهد يتقبل الاستثمار الصيني. ومع ضمان حسن نية العديد من الجهات الفاعلة اليمنية الرئيسية عمليا، يمكن للشركات الصينية أن تتطلع إلى تسجيل عقود مربحة إذا وعندما تنتهي الحرب.

https://thediplomat.com/2023/04/after-iran-saudi-mediation-china-/angles-for-another-diplomatic-victory-in-yemen

وجهة نظر الغارديان حول آمال اليمن: طريق طويل نحو السلام

هيئة التحرير

The Guardian

بعد أكثر من ثمانية أعوام من الحرب، التي أسفرت عن مقتل مئات الآلاف بينهم المدنيون، يبدو السلام في اليمن صعب المنال. ومع ذلك، منذ توصل التحالف الذي تقوده السعودية والحوثيين المدعومين من إيران لاتفاق هدنة في أبريل الماضي، شهدت البلاد عامًا من الهدوء النسبي. وفي هذا الشهر، شوهد تبادل كبير للأسرى بين الجانبين. ووراء كل هذه التطورات، يوجد تحسن في العلاقات بين إيران والسعودية، اللتين استخدمتا اليمن كساحة لتنافسهما.

قادت الرياض التحالف الداعم للحكومة المعترف بها دوليا بقيادة عبد ربه منصور هادي، والتي أطاح بها الحوثيون. وسرعان ما اكتشفت أنه لن يكون هناك نصر سريع، وأن الصراع استنزف المليارات من خزائنها، وأن هجمات الحوثيين على بنيتها التحتية النفطية تكلفها الكثير. وفي المقابل، كان لدى الحوثيين أيضا سبب للتفاوض بعد أن تكبدوا خسائر فادحة ويعانون من نقص الوقود.

وتقول الأمم المتحدة إن هذه هي أفضل فرصة منذ سنوات لإنهاء الحرب. كما حذرت من أن خطر تدهور الوضع مرة أخرى حقيقي جدا، حيث لا تزال إعادة العلاقات الإيرانية السعودية في مراحلها الأولى. والأهم من ذلك، أن الكثير من الدمار الذي لحق باليمن نتج عن دفع القوى الأجنبية

بأجنداتها الخاصة في بلد فقير وهش، إلا أن هذه لم تكن أبدا مجرد حرب بالوكالة، فهو عبارة عن نزاع معقد ومتصدع أصبح أكثر تعقيدا مع مرور الوقت.

وإذا أحرزت المحادثات السعودية الحوثية تقدما، تقول الرياض إن الخطوة التالية ستكون المحادثات بين الحوثيين ومجلس القيادة الرئاسي، الذي تنازل الرئيس هادي عن سلطاته له. وتضم الهيئة المجزأة وغير العملية مسؤولين من هيئات معترف بها دوليا وقادة جماعات مسلحة متحدة في معارضتها للحوثيين، لكنهم يشعرون بالقلق من استبعادهم من المفاوضات الحالية. ومن شأن وضع عملية السلام تحت رعاية الأمم المتحدة أن يساعد على بناء الثقة. لكن الحوثيين أصبحوا أكثر جرأة، حيث أن خصومهم لديهم أجندات مختلفة ومتناقضة إلى حد كبير، بما في ذلك السعي إلى إقامة دولة منفصلة في الجنوب. دعمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أعضاء مختلفين في مجلس القيادة الرئاسي، مما يعكس مصالح متباينة. وسيكون التوصل إلى توافق في الآراء أمرا بالغ الصعوبة. إن انتشار الميليشيات وترسيخ اقتصاد الحرب من بين التحديات التي تجعل السلام يبدو بعيد المنال أكثر مما كان عليه قبل ثماني سنوات.

وحتى لو تمكنت هذه الأطراف من التوصل إلى اتفاق، فإن أولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم - المدنيون - سيغيبون عن طاولة المفاوضات، وهم يستحقون التمثيل. كما تمتد المسؤولية عن محنتهم إلى ما هو أبعد من المقاتلين على الأرض. باعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أسلحة بقيمة مليارات الجنيهات إلى الرياض منذ بدء الصراع. وكانت جميع الأطراف مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على الأهداف المدنية ومنع المساعدات الإنسانية، ولكن لم يكن هناك أي تلميح للمساءلة عن الأرواح المفقودة. على المجتمع الدولي الضغط من أجل إجراء تحقيقات فعالة ونزيهة، وعملية عدالة انتقالية. كما ينبغي تقديم الأموال اللازمة لتوفير المساعدات والخدمات الأساسية وتمويل العملية التي تمس الحاجة إليها لتجنب تسرب نفطي كارثي قبالة الساحل.

لا يمكن أن يكون هناك سلام دون التحدث إلى جميع الذين يشنون هذه الحرب. لكن اليمن لا يمكن أن يتعافى إذا تم التنازل عن السيطرة على مستقبله فقط لأولئك الذين فعلوا الكثير لتدميره.

https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/apr/25/the-guardian-view-on-hopes-for-yemen-a-long-road-to-peace

تعزيز السلام الداخلي: كيفية الاعتماد على التهدئة السعودية الإيرانية لإيجاد حل في اليمن

جوليان بارنز داسي

سينزيا بيانكو

مثل تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران دفعًا جيدًا نحو السلام في اليمن. ولكن يجب ألا يأتي حل الجانب الإقليمي للصراع على حساب المفاوضات الداخلية والشاملة في اليمن برعاية الأمم المتحدة.

وأحدثت الدبلوماسية الجديدة بين السعودية وإيران، التي قطعت العلاقات في عام 2016، زخمًا نحو السلام في اليمن المنكوب بالحرب. وفي السنوات الأخيرة، استخدم كلا البلدين اليمن كمسرح حرب رئيسي لمواجهة بعضهما البعض ولعب كل منهما دورًا حاسمًا في تأجيج الصراع الداخلي في البلاد الذي دام نحو عقد. وقد قامت الرياض بعمليات عسكرية مباشرة لدعم الحكومة المعترف بها دوليًا، في حين قدمت طهران مساعدات عسكرية لحركة الحوثي - التي تسيطر الآن على جزء كبير من شمال البلاد. وتعد التهدئة الإقليمية الجديدة فرصة متأخرة للتحرك نحو التسوية.

بالنسبة للرياض، فإن التقدم في اليمن – ووقف تهديد الهجمات الصاروخية – هو الاختبار الحقيقي لنجاح أو فشل استعادة العلاقات مع طهران. ومن جانبها، تبحث إيران عن مسارات في الشرق الأوسط لتخفيف الضغوط المحلية والدولية المتعلقة بالعقوبات الغربية بسبب برنامجها النووي. وقد ظهرت تقارير الآن عن التزام طهران بوقف عمليات نقل الأسلحة إلى جماعة الحوثيين والاعتماد على قادتها لقبول وقف دائم لإطلاق النار مع الرياض.

يأتي هذا الاختراق على خلفية هدنة توسطت فيها الأمم المتحدة في اليمن، والتي صمدت إلى حد كبير على الرغم من انهيارها الرسمي في أكتوبر 2022. كما كانت هناك محادثات مباشرة بين السعودية والحوثيين، بلغت ذروتها في اجتماع شخصي عقد مؤخرا في صنعاء للتفاوض على تسوية. وسيشمل هذا الاتفاق انسحابا سعوديا كاملا مقابل وقفًا دائمًا لإطلاق النار بين الحوثيين

والسعودية، وتبادل الأسرى على نطاق واسع، وإعادة تفعيل صادرات النفط من اليمن، والتزام الحوثيين بالانضمام مجددا إلى المحادثات السياسية بوساطة الأمم المتحدة.

وستكون النقطة الأخيرة هي الأصعب في تحقيقها، بالنظر إلى الديناميات الداخلية المعقدة التي يقوم عليها الصراع. وهذا يعني أن التوصل إلى اتفاق بين القوى الإقليمية – رغم الترحيب به – لن يؤدي تلقائيا إلى تسوية مستدامة لليمن. تحتاج تلك الدول الأوروبية التي استثمرت في دعم اتفاق سلام إلى ضمان استخدام العلاقات المحسنة بين المملكة العربية السعودية وإيران أيضا لدفع المفاوضات الشاملة بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة، بدلا من أن تكون مجرد لحظة يتم فيها حل البعد الإقليمي للصراع اليمني على حساب الديناميات الداخلية.

ويتمثل أحد المخاوف الرئيسية في أن تؤدي المحادثات السعودية الإيرانية إلى "أستانة" عملية السلام، حيث تسعى القوى الإقليمية إلى تشكيل نتيجة تفرض على الجهات الفاعلة المحلية والأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الرياض تواصل دعم العملية السياسية للأمم المتحدة، إلا أن المحادثات السعودية الإيرانية والسعودية الحوثية تركز بشكل أساسي على إنهاء هجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية، وبالتالي تسهيل انسحاب المملكة من الصراع: الأبعاد الإقليمية مقابل الأبعاد الداخلية. وتعد رغبة الحوثيين في توقيع اتفاق مع الرياض وليس الحكومة اليمنية المعترف بها رسميا شهادة على هذه الديناميكية.

وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان بإمكان الحوثيين لعب دور بناء في تشكيل تسوية لتقاسم السلطة. ومما يزيد الوضع تعقيدا حقيقة أنه على الرغم من أن إيران تتمتع بنفوذ كبير على الحوثيين، إلا أن الحركة بعيدة كل البعد عن أن تكون وكيلا إيرانيا. في الواقع، صرح الحوثيون بالفعل أنهم لن يكونوا ملزمين بأي اتفاق إقليمي. وبهذا المعنى، يمكن أن تصبح علاقة إيران بالحركة في نهاية المطاف عبئا على جهود طهران لتطبيع العلاقات مع الرياض.

كما لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المحادثات السعودية الحوثية الأخيرة في صنعاء يمكن أن ترقى إلى قبول الرياض ضمنيا بالسيطرة الإقليمية الحالية للحوثيين. قد يفسر الحوثيون اتفاقا مع الرياض على أنه يوفر لهم مساحة لإعادة تجميع صفوفهم لتوغلات عسكرية جديدة تهدف إلى تأمين السيطرة على منطقتي مأرب أو شبوة الغنيتين بالنفط، حيث تشير صور الأقمار الصناعية إلى تحركات الحوثيين حول مأرب والتي يمكن أن تشير إلى حشد عسكري. من المرجح أن ترد الجهات الفاعلة اليمنية المعارضة للحوثيين عسكريا على التقدم الجديد، مما قد يشعل قتالا جديدا.

وفي الوقت نفسه، لن تقبل هذه الجماعات الجنوبية شروط سيطرة الحوثيين على الأراضي والنفوذ السياسي الذي تم التفاوض عليه في غيابهم. ولكن في هذا السيناريو، قد تقبل المملكة العربية السعودية تقسيم البلاد بحكم الأمر الواقع نظرا لأولوية المملكة المتمثلة في إنهاء تورطها في الصراع. ومن المرجح أن تعتمد الرياض بعد ذلك على الإمارات العربية المتحدة لفرض سلام جنوبي نظرا لمصلحة أبو ظبي في تأمين السيطرة على سواحل البلاد وممراتها المائية. لكن من المتوقع أن تستفيد الجماعات المناهضة للحوثيين، والتي يسعى بعضها إلى استقلال جنوب اليمن،

من هذه الاختلافات السعودية الإماراتية لتحقيق أهدافها الخاصة، تماما كما فعلت طوال الصراع ـ مما حال دون ظهور جبهة سياسية موحدة قادرة على التفاوض بشكل متماسك مع الحوثيين.

تظهر هذه الديناميات أن الانفراج الإقليمي لا يمكن أن يكون بديلا عن عملية سياسية شاملة بين اليمنيين. ويعد الأوروبيون جهات فاعلة ثانوية في اليمن، لكنهم بحاجة إلى التركيز الآن على تشجيع المفاوضات المكثفة بين اليمنيين من خلال ضمان حصول مبعوث الأمم المتحدة على الدعم السياسي والمادي اللازم للمضي قدما في عملية سياسية هادفة.

وسيتطلب ذلك دعم مسار شامل يضم الحوثيين والجماعات الجنوبية وممثلين من مختلف أنحاء المجتمع اليمني. هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعكس مجموعة كاملة من الآراء السياسية في المفاوضات، مع التركيز بشكل خاص على تمثيل المرأة، والتغلب على الانقسام داخل المعسكر المناهض للحوثيين.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذه العملية في زيادة الجهود الدولية لتعزيز الطبيعة التمثيلية ووحدة المجلس الرئاسي للقيادة، وهو الهيئة التنفيذية الرسمية للحكومة، والذي تم تشكيله في الرياض في أبريل/نيسان 2022 – والذي يضم جماعات مناهضة للحوثيين. كما أن معالجة الانقسام الجنوبي الأوسع، بما في ذلك توحيد الفصائل العسكرية المتنافسة تحت سلسلة قيادة واحدة، هو أيضا شرط أساسي لمسار الاستقرار. وسيكون هذا أمرا أساسيا لتمكين مفاوضات أكثر فعالية مع الحوثيين ومشاركة الحركة الهادفة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي يجب على الأوروبيين أيضا الضغط عليها في محادثاتهم الخاصة مع الحوثيين.

وتتعلق القضية الأساسية الثانية بطبيعة الدولة اليمنية، وهي مسألة الفيدرالية ودور المؤسسات الوطنية. ومرة أخرى، لا يمكن حل هذه القضية إلا من خلال المفاوضات بين اليمنيين، لكن العملية تحتاج إلى تركيز دقيق واستفادة من الدعم الخارجي. يمكن للأوروبيين تبادل خبراتهم متعددة الأوجه في بناء أشكال مختلفة من مؤسسات الدولة، والترتيبات الدستورية، وهياكل الحكم الشاملة مع التمسك بالمبادئ الأساسية مثل العدالة والمساءلة.

ومع ذلك، لا ينبغي لهذه المسائل السياسية أن تؤخر معالجة التحديات الأساسية الأخرى التي يعاني منها البلد. ويمكن أن تساعد الفرصة التي يمنحها ذوبان الجليد في العلاقات السعودية الإيرانية في تأمين مكاسب للشعب اليمني تعزز الضغط من القاعدة إلى القمة على أطراف النزاع للتوصل إلى تسوية هادفة. وسيتطلب ذلك، بادئ ذي بدء، زيادة فورية في التمويل الإنساني نظرا للاحتياجات الملحة في البلاد ونقص التمويل الحالي. ولكن هناك حاجة أيضا إلى نهج طويل الأجل لمعالجة الأسس الهيكلية لديناميكيات الصراع. أي أن الجهود الداخلية الإقليمية والتي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى سلام مستدام في اليمن ستفشل على الأرجح دون دعم دولي لإنعاش الاقتصاد اليمني، ودعم قدرات الحكم المحلي، ومعالجة النقص الخطير في المياه والتهديدات البيئية، وإصلاح نظام التعليم الفاشل في البلاد.

وهنا، يمكن أن تشمل الخطوات الأوروبية الفورية العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي، لوضع خطة للتعافي الاقتصادي في اليمن. وقد يشمل ذلك إحياء المسار الاقتصادي لعملية السلام، والعمل مع البنك الدولي، وتعزيز القطاع المصرفي، والنظر في دعم الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لإعادة الإعمار والاستثمار. ويمكن للاتحاد الأوروبي أيضا دعم مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي لليمن كجزء من تسوية سياسية.

كما يمكن للأوروبيين أيضا الاستفادة من COP28 في دبي لإطلاق مبادرات مع شركاء دول مجلس التعاون الخليجي لمعالجة التهديدات الخطيرة للأمن البيئي في اليمن. ويجب عليهم استخدام هذه المنصة للتركيز على ندرة المياه وتأمين التمويل والعمل لدعم خطة الأمم المتحدة لإنقاذ ناقلة صافر المتهالكة المليئة بالنفط والراسية قبالة الساحل اليمني.

أمام اليمن فرصة غير مسبوقة لتخليص نفسه من عقد مدمر من الصراع. ولكن برغم أن الحوار السعودي الإيراني الجديد يشكل بداية طيبة، فإنه لن يكون كافيا في حد ذاته. يجب على الأوروبيين تكثيف الجهود مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية واليمنيين لاتخاذ الخطوات السياسية وغير السياسية اللازمة لجعل السلام حقيقة واقعة.

https://ecfr.eu/article/internalising-peace-how-to-build-on-saudi-/iranian-de-escalation-for-a-settlement-in-yemen

احتمالية انتهاء الحرب في اليمن، لكن لا يزال هناك الكثير للتوصل إلى سلام شامل

راجيف أغارو

هناك علامات حقيقية على أن اتفاق السلام يتشكل في اليمن. في 09 أبريل، أجرى الوفدان السعودي والعماني محادثات في صنعاء مع المسؤولين الحوثيين وكذلك رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط. وركزت المحادثات على إعادة فتح الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون ومطار صنعاء في وقت مبكر، وجهود إعادة بناء البلاد، ووضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات الأجنبية من البلاد.

في 10 مارس 2023، فاجأت الصين العالم عندما أعلنت أن المملكة العربية السعودية وإيران قد اتفقتا على استئناف العلاقات الدبلوماسية، في اتفاق سلام توسطت فيه. يقدم اتفاق السلام الأمل في السلام وإنهاء الصراعات في المنطقة. ومن بين هذه الصراعات الحرب المستمرة منذ ثماني سنوات في اليمن حيث يشن التحالف الذي تقوده السعودية حربًا ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران منذ مارس 2015. ووفقا لاتفاق السلام، اتفق الجانبان على إنهاء دعمهما للحرب في اليمن.

كانت هناك مخاوف من إمكانية استئناف النزاع المسلح بعد شهر رمضان حيث انتهى وقف إطلاق النار في اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2022، ولكن هناك أمل في أن يترجم الهدوء النسبي خلال العام الماضي أخيرا إلى وقف للأعمال العدائية.

ومع ذلك، فإن الصراع في اليمن يتجاوز الحرب منذ مارس 2015، حيث أن بذور الاضطرابات والصراعات لها تاريخ طويل، معظمها داخلي في اليمن، ولا يمكن أن يسود السلام الدائم إلا بعد حل الصراعات الخارجية والداخلية على حد سواء.

الصراع الداخلي

تعود جذور الصراع الداخلي في اليمن إلى 22 مايو 1990 عندما اتحدت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) مع الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) لتشكيل دولة جديدة، "الجمهورية اليمنية".

حاول المجلس الانتقالي الجنوبي الانقلاب على حكومة هادي مرتين، مرة في يناير 2018 ومرة أخرى في أغسطس 2019، عندما أطاحت قواته بحكومة هادي وأجبرتها على إخلاء عدن. وبعد جهد إقليمي متواصل، وقع المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة هادي اتفاق الرياض في نوفمبر 2019 الذي وعد بوقف التصعيد والمصالحة. ومع ذلك، سرعان ما ألغى المجلس الانتقالي الجنوبي اتفاق السلام في 26 أبريل 2020 وأعلن الحكم الذاتي في مدينة عدن الساحلية الرئيسية والمحافظات الجنوبية الأخرى. وألغى في وقت لاحق إعلانه للحكم الذاتي في 29 يوليو 2020، من خلال جهود الوساطة السعودية.

الأزمة الحالية

يعود أصل الصراع الحالي إلى احتجاجات "الربيع العربي" في عام 2011. تجمع آلاف المتظاهرين، الغاضبين من استمرار الفقر والبطالة والفساد، في العاصمة صنعاء في يناير/كانون الثاني 2011، مطالبين الرئيس صالح بالتنحي عن منصبه كرئيس.

اشتدت الأزمة وفي 03 يونيو، أصيب الرئيس صالح في انفجار قنبلة في القصر الرئاسي. وتم نقله إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج الطبي. وفي الوقت نفسه، حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الأمم المتحدة التوصل إلى حل سلمي للأزمة وصاغت خطة تسمى "مبادرة مجلس التعاون الخليجي" في مايو 2011 لدعم اتفاق بشأن الانتقال السلمي للسلطة.

في 21 أكتوبر 2011، صوت مجلس الأمن بالإجماع على تمرير قرار مجلس الأمن رقم 2014 الذي دعا إلى التنفيذ الفوري لمبادرة مجلس التعاون الخليجي ونقل السلطة في اليمن. في 23 نوفمبر 2011 أخيرا، وقع الرئيس علي عبد الله صالح اتفاقية نقل السلطة وتخلى عن منصب الرئيس لتسليم السلطة إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي. كما تم إطلاق مؤتمر الحوار الوطني في مارس 2013 للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه المستقبل السياسي للبلاد، لكن الصراع استمر واستمر الحوثيون في توسيع نطاق وصولهم في جميع أنحاء البلاد.

وفي سبتمبر/أيلول 2014، اجتاح رجال قبائل حوثيون مسلحون صنعاء، واستولوا على مبان حكومية رئيسية. في 21 يناير 2015، اجتاح المقاتلون الحوثيون القصر الرئاسي. تم وضع

الرئيس هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح (إلى جانب مجلس الوزراء) تحت الإقامة الجبرية وبعد ذلك استقالوا في 22 يناير 2015. هرب هادي إلى عدن في 21 فبراير واصفا استيلاء الحوثيين على صنعاء بأنه "انقلاب". سيطر الحوثيون على مطار تعز ودخلوا عدن دون مقاومة في 25 مارس 2015، واستكملوا السيطرة على المدن الرئيسية الثلاث في البلاد، صنعاء وتعز وعدن. غادر الرئيس هادي إلى الرياض في 25 مارس وشن التحالف الذي تقوده السعودية غارات جوية في 26 مارس 2015. استمرت الحرب منذ ذلك الحين.

الخلاصة

وبالتالي، فإن الصراع في اليمن، على حد سواء، يتعلق بخطوط الصدع الخارجية والداخلية. في حين أن اتفاق السلام السعودي الإيراني يؤدي إلى نهاية رسمية للحرب بين التحالف والحوثيين، فإن الصراع الداخلي الأكثر حدة قد يستغرق وقتا أطول. إن انعدام الثقة بين الجنوب والشمال سيستغرق وقتا وثقة للتعافي. ومع ذلك، من الأفضل أن يترك للشعب أن يأتي داخليا وبشكل متبادل بصيغة السلام الخاصة به. ويمكن أن يكون أحد الخيارات إنشاء حكومة اتحادية ذات هياكل سلطة لامركزية في الشمال والجنوب مع هيكل متوازن وفعال لتقاسم الإيرادات.

والآخر يمكن أن يكون خيارا لإعادة اليمن إلى حقبة ما قبل عام 1990 حيث كان هناك دولتان تتشاركان الحدود، ولكن في سلام واحترام متبادل. قد تكون هناك خيارات أخرى أيضا. لكن احتجاجات "الربيع العربي" في العقد الماضي علمت العالم درسا واضحا. ومن الأفضل التوفيق بين التغييرات السياسية داخل المجموعات التمثيلية من الناس أنفسهم، حيث لا يؤدي التدخل الخارجي إلا إلى الفوضى.

أخيرًا، لقد عانى اليمن لفترة طويلة جدًا،حيث إنها دولة مهمة في شبه الجزيرة العربية وتملك مفتاح نقطة الاختناق الحرجة للغاية عبر البحر الأحمر في باب المندب للتجارة العالمية. وصفت الأمم المتحدة اليمن بأنه أحد أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. في عام 2023، كان عدد مذهل يبلغ 21.6 مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية حيث يكافح 80 في المائة من البلاد من أجل توفير الغذاء والحصول على الخدمات الأساسية. لقد حان الوقت الآن لكي يتعافى اليمن وأن يحظى السلام بفرصة.

https://www.wionews.com/opinions-blogs/war-in-yemen-may-be-over-peace-still-needs-to-be-won-587069